

العالم العربي وتحديات العولمة

د/ عبد العالي دبلّة

قسم علم الاجتماع

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

جامعة محمد خيضر بسكرة

ملخص:

Résumé:

Le présent Article traite le sujet de la mondialisation et sa relation avec la recherche scientifique dans le monde arabe.

Il est devenu évident que le recherche scientifique représente un grand enjeu que les pays Arabes doivent acquérir en mobilisant d'importants crédits financiers.

Afin de permettre des échanges fructueux dans Des expériences réalisées dans le monde arabe.

يعالج المقال موضوع العولمة وعلاقته بالبحث العلمي في الوطن العربي، إذ بات من المؤكد أن البحث العلمي يعد أحد الرهانات الكبرى التي يجب على الدول العربية أن تولي له الاهتمام الأكبر و ذلك بأن تخصص له اعتمادات مالية معتبرة، زيادة على التعاون الوثيق و تبادل الخبرات العلمية بين الدول العربية .

مقدمة :

تعالج هذه المداخلة موضوع الرهانات الكبرى والتحديات التي سيواجهها العالم العربي في المدى القريب والمتوسط، فلقد بات من المؤكد إن من أهم التحديات التي سيواجهها العالم العربي في هذا القرن الجديد الذي يسيطر عليه خطاب العولمة هو التحدي العلمي والتكنولوجي، فوضعية البحث العلمي في الوطن العربي عموماً لا تأهلنا أن نجاري منطق العولمة المبني على التطورات التكنولوجية المذهلة والتي هي في حقيقة الأمر نتيجة لاستثمارات ضخمة في التعليم العالي والبحث العلمي، وإذا أيدنا القول الذي يقول أن عولمة التعليم هي هدف النظام العالمي الجديد بعد عولمة التجارة والصناعة فعلى النخبة السياسية العربية والعلماء والباحثين العرب إدراك هذه الحقيقة والعمل على زيادة الاستثمارات في مجال البحث العلمي وتوفير الإمكانيات المادية والتشجيع المعنوي للباحثين العرب لأن هذا هو السبيل الوحيد لإخراجنا من وضعية التخلف التي نعيشها وهو الكفيل لإيجاد حلول لمشاكلنا العديدة وخاصة في المجال الاقتصادي. إن البحث العلمي في الوطن العربي يجب إن يستفيد من التطور التكنولوجي الذي يحدث في العالم وربما تكون هذه إحدى تحديات العولمة ولن يكون ذلك ممكناً إلا بتشجيع البحث العلمي على وجه الخصوص وذلك برفع ميزانيته إلى الدرجة التي تمكن الباحثين العرب من إنجاز أبحاثهم بكل يسر ودون معانات، وفي السنوات الأخيرة أدركت الجزائر هذه الحقيقة وأعطت أولوية قصوى لهذا الموضوع فشجعت إقامة وحدات البحث والمخابر البحثية وخصصت لذلك اعتمادات مالية ضخمة بل فوق هذا أنشأت وزارة خاصة بالبحث العلمي، ومن دون شك سيكون لمستقبل البحث العلمي وفق ما هو مخطط له نتائج إيجابية على باقي القطاعات الاقتصادية، ومن المنظور العربي القومي وفي زمن التكتلات الاقتصادية لن يكون لهذا المجهود فائدة إلا بربطه بنظيره في باقي الدول العربية، هذا ما تحاول المداخلة أن تعمقه .

في حقيقة العولمة: منذ التسعينات تاريخ ظهور ظاهرة العولمة على مسرح الأحداث والعلماء والباحثون الأكاديميون يداولون الموضوع من زوايا متنوعة اقتصادية وسياسية وثقافية وإعلامية، بغية معرفة حقيقة هذه الظاهرة الجديدة - القديمة وتأثيراتها المحتملة على مختلف المجتمعات، أفرز هذا النقاش العلمي والأكاديمي تنوع واختلاف في وجهات النظر، وهذا ما دفع الباحث العربي جلال أمين إلى القول أن لفظ العولمة يصف

ما يجري على السطح من دون أن يفصح عن محتواه الحقيقي إذ الكلام يجري عن العولمة من دون أن يثار السؤال عما يجري عولمته (جلال أمين ص 32) ورغم درجة الانتشار الواسعة لهذا المفهوم -العولمة- في الأوساط الاقتصادية والمالية والسياسية والثقافية إلا أن كثيرا من الباحثين يبدوون نحوه كثيرا من المخاوف بل يرونه باعثا على القلق بحكم أن المستقبل في ظل العولمة غير مضمون وسوف لن تكون له نفس النتائج لدى الجميع بحكم الاختلاف الكبير بين الدول في شتى المجالات وخاصة في المجال التكنولوجي والمعرفي وفي مجال الاقتصاد والمال. وحسب مؤيدي العولمة ومروجيها فإنها أصبحت واقعا تحياه كل شعوب الأرض ولم تعد خيارا لحد وعلى الجميع أن يقرروا بهذه الحقيقة الماثلة أمامنا، ففي تدخله بالندوة التي نظمتها مؤخرا لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشيوخ الفرنسي قال المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة "العولمة واقع وليست اختيارا، واقع يبدأ بنا وحياتنا اليومية، في الصباح نستيقظ على جهاز راديو ياباني مجمع بماليزيا، نتناول القهوة الواردة من كولومبيا، نستعمل سيارتنا المصنوعة بفرنسا لكن 50% من أجزائها تأتي من كل أنحاء العالم، ثم نتجه إلى المكتب حيث الحاسوب وكل الأجهزة الأخرى المنتجة بمعظم مناطق العالم، العولمة واقع في حياتنا اليومية وليست خيارا (يحيى البيحاوي ص 17-18).

إن العولمة وأن كانت توحى بأنها ستكون في صالح الجميع وخاصة أن وسائل الإعلام الحديثة ستجعل الاتصال سهلا بين الأفراد في أي بقعة من العالم وأن الحدود ستفتح أمام الأشخاص والسلع والخدمات وحتى الأفكار والمعلومات، فإنها في حقيقة الأمر تخفي وراءها الأهداف الحقيقية للنظام الرأسمالي العالمي المسيطر عليه من طرف الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات بعد أن ولى زمن الدولة القومية كما عرفناها في القرن الماضي، بل أن العولمة تدعو إلى زوال هذه الدولة وفتح حدودها الأرضية والجوية التي لم تعد ملكا لها بل ملكا للعولمة وأي قول أخر مغاير يجب أن يهاجم ويرد عليه باعتباره تخلفا ورجعية وقد جسد هذه الحقيقة وزير مالية أمريكا في عهد حكومة كلينتون سنة 1997 اثر انعقاد الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حين هاجم رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد شرور العولمة والمضاربين في أسواق العملات والأسهم وأتهمهم بأنهم كانوا وراء الأزمة المالية التي عاشتها بلدان جنوب

شرق آسيا صيف 97، وتضمن رد وزير مالية أمريكا ما يلي "اعذرني محمد ولكن أي كوكب أنت تعيش؟ انك تتكلم على المشاركة في العولمة كأن ذلك يتضمن خيارا متاحا لك العولمة ليست خيارا وإنما حقيقة واقعية، يوجد اليوم سوق معولمة واحدة كما أن أهم حقيقة حول العولمة هي أن أحد لا يسيطر أيها الأبله (محمد الأطرش ص101-102) الأمريكية بداية من أطروحة نهاية التاريخ ل"فوكوياما" التي يدعو من خلالها إلى أن الديمقراطية الغربية واقتصاد السوق بالمفهوم الأمريكي هو الذي يجب أن يسود لأن التاريخ وصل إلى نهايته وأن الرجل الأمريكي هو آخر ما سوف تشهده البشرية نتيجة للقيم العالمية التي يحملها، وما زال فوكوياما مصرا على رأيه هذا، فبعد مرور 10 سنوات على صدور مقاله نهاية التاريخ في جريدة المصالح القومية، ففي مقال قصير كتبه بهذه المناسبة يصر فوكوياما على صحة ما ذهب إليه، ومن بين ما يقوله في هذا المقال " لقد أنت العولمة لتبقى وذلك لسببين رئيسيين.

أولاً: لوجود لنموذج تنموي كبديل حقيقي يقدم وعودا بنتائج أفضل من نموذج العولمة وحتى المنافس الرئيسي للعولمة وهو النموذج الآسيوي للتنمية أصيب بنكسة قوية مع أزمة الاقتصاد الآسيوي التي أثبتت خواء السلطة الآسيوية الرخوة والتي حاولت أن تقم شرعيتها على أساس الأداء الاقتصادي، مما أدى إلى تعرضها للخطر مع الهزات الاقتصادية.

ثانياً: أن العولمة الحالية قد ترسخت بسبب ثورة الاتصالات التي أدت إلى انتشار الهاتف والفاكس والراديو والتلفزيون والانترنت إلى كل بقاع العالم، وكذلك نشرت الديمقراطية على مستويات عدة، فلم يعد بوسع أي دولة اليوم أن تقصم نفسها عن وسائل الإعلام العالمية أو تبتعد عن مصادر المعلومات الخارجية.

لهذا لا يجب أن نلهينا العولمة عن الأهداف الحقيقية لها، سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية لأن الوعي بهذه الأهداف من طرف المثقف العربي والمواطن العربي يساهم من دون شك في إيجاد آليات للتصدي لها والدفاع عن مصالحنا وقيمنا وثقافتنا، ولن يكون ذلك ممكنا إلا بالعمل سويا كعالم عربي وتحقيق ما عجزنا عنه سابقا، فمواجهة العولمة لا يمكن أن يكون بشكل انفرادي بل أن تكتل العالم العربي في وحدة سياسية واقتصادية يساهم من دون شك في التصدي للجوانب السلبية لهذه العولمة في شكلها

الأمريكي. وربما هذا ما يدعو إليه الباحث السوري محمد الأطرش، فلمقاومة العولمة يقترح هذا الباحث ما يلي:

- إقامة منظومة أمنية عربية تأخذ بعين الاعتبار:
- إجراء مصالحة عربية شاملة تتضمن عودة العراق إلى الشمل العربي.
- قيام الأقطار العربية أو عدد منها بخرق الحصار المفروض على العراق وأيضاً ليبيا والسودان.
- الاتفاق على ميثاق شرف عربي وعلى وضع آلية لفض النزاعات العربية وعلى إقامة محكمة عدل عربية.
- إنشاء قوة عربية ضمن إطار الجامعة العربية هدفها الحيلولة دون اعتداء قطر عربي على آخر.
- إنشاء سوق عربية مشتركة والتي ستكون لهام نافع اقتصادية واضحة تتضمن:
- تدعيم توسيع السوق للتنمية العربية.
- تحقيق درجة أعلى من التكامل الاقتصادي العربي والتخفيف من حدة التبعية للخارج.
- دعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي الراهن والمؤلف إلى درجة معتبرة من تكتلات اقتصادية كبرى.
- تحسين مركزنا التفاوضي ككتلة اتجاه القات (محمد الأطرش. 1998. ص 110.111).

إن الأمر مرهون بتوفر الإرادة السياسية الحسنة لدى النخبة الحاكمة ولن يكون هذا إلا بالوعي بالأخطار التي تواجه الدول العربية المتفرقة، زيادة على هذا فإن المثقف العربي في الوقت الراهن يقع عليه العبء الكبير في تحقيق هذا الهدف الذي انتظرته الشعوب العربية طويلاً " الوحدة العربية " فالمثقف العربي الذي عاش لسنوات طويلة بعيداً عن طموحات الشعب لأسباب عديدة ومتداخلة لا مجال لذكرها في هذا المجال، عليه أن يدرك أن الوقت قد حان لتجسيد هذه الطموحات المشروعة والوقوف إلى جانب آمال الشعب العربي حتى يستطيع تعويض تأخره الزمني في هذا المجال.

أما العالم العربي " سمير أمين " فهو يطرح حلاً آخر لمواجهة العولمة، فهو لا ينطلق من العالم العربي فقط بل من العالم الثالث ككل، أي الشعوب التي هي ضحية

لعملية العولمة الحالية في شكلها الأمريكي، ويطرح بذلك عولمة أخرى، وهذه العولمة الجديدة التي يدعو إليها يجب أن تكون لها القدرة التنافسية على المستوى العالمي فالمنافسة حسب "سمير أمين"، لا تخضع لقوانين اقتصاد السوق أو القوانين الاقتصادية المعروفة، وإنما تتحكم فيها أمور أخرى يسميها "الاحتكارات الخمس" والتي هي نتاج تكيف معقد لا يخص مجال بعينه مثل الاقتصاد، بل مجالات أخرى كالسياسي، وهذه الاحتكارات الخمس هي:

- التكنولوجيا.
 - التحكم بالنظام المالي على المستوى العالمي.
 - سهولة الحصول على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية.
 - التحكم بوسائل الإعلام والاتصال.
 - أسلحة الدمار الشامل.
- وأمام هذه الاحتكارات يقترح أمين تطوير عولمة أخرى تقوم على رؤية إنسانية هذه الرؤية تتطلب نظام سياسي عالمي يقوم على مسؤوليات أساسية أجملها في أربعة مجالات.

- تنظيم نزع سلاح شامل بغية تحرير البشرية من خطر المحارق النووية.
- نظام أقل جوراً يسمح بالاستفادة من موارد الكوكب الأرضي، وإنشاء أنظمة عالمية لاتخاذ القرارات بهذا الشأن.
- التفاوض على علاقات اقتصادية مرنة ومنفتحة بين مناطق العالم الكبرى المتباينة النماء، ما ينتج تدريجياً تقليص احتكارات المراكز التكنولوجية والمالية، وهذا ما يستدعي بالطبع تصفية المؤسسات المكلفة حالياً بإدارة السوق العالمية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، المنظمة المتعددة الجنسية للتجارة،...) والعمل على إيجاد أنظمة أخرى لإدارة الاقتصاد العالمي.
- تنظيم مفاوضات من شأنها أن تنتج إدارة تسوية للنزاع الديالكنتيكي بين العالمي والوطني في مجالات الاتصال والثقافة والسياسة.

ووفق هذا الطرح يقترح "أمين" إنشاء مناطق جيوسياسية جديدة تجمع ما بين الأجزاء المبعثرة للأطراف الحالية، ففي مثل هذا الإطار يكون الموقع ملائم لتشكيل

مناطق إلى جانب الصين والهند، أمريكية لاتينية وعربية وإفريقية وجنوب أسيوية. ويعتقد "أمين" في هذا الإطار أنه يستحيل محاربة الاحتكارات الخمس المذكورة سابقا على نحو فعال إلا على هذا المستوى، وبناء عليه يصبح من الممكن تشكيل نظام اقتصادي ومالي بالفعل.

ورغم أن هذا الطرح يبدو صعب التحقيق في الوقت الراهن، إلا أنه من دون شك سيشكل مشروعا جادا لدول العالم الثالث لو أخذ بجديته، وخاصة أنه ينطلق من نظرة إنسانية تقوم على العدالة والاحترام المتبادل للخصوصيات الاجتماعية والثقافية بدل العولمة الحالية القائمة على إنكار كل ما هو محلي وخاص.

فالعولمة الآن تترجم بصدق الفوضى السياسية والاقتصادية لعالم ما بعد الحرب الباردة، حيث أدت إلى تغيير في موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي لا يمكن أن تسير العالم لوحدها لأن هذا منافي لمنطق التطور التاريخي.

إن كثير من الباحثين الغربيين يبدون انتقادات كبيرة للعولمة، معتبرين أن نتائجها السلبية على الدول الضعيفة أكثر من إيجابياتها، فهي تسهم في زيادة التباعد والتفاوتات الاقتصادية والتباينات التربوية والفجوات المعرفية، وفي احتدام الصراعات الأثنية والدينية والقومية، وفي تمزق المجتمع والدول وإضعاف روابط التضامن الذي من المفروض أن تدعمها الثقافة العالمية في القرية الكونية (مايكل كارنون، صبحي الطويل، 1997، ص 24).

إضافة إلى ما سبق فإن الباحثين يشيرون إلى نتائجها الضارة وغير المتحكم فيها فهي ستزيد من تهميش دور الدول إلى درجة أنها شبيهت بعربة بدون فرامل، لا أحد يعرف أين تتجه أو إلى أي مكان تصل، رغم أن المروجين للعولمة يعتبرون أن القرارات الأصلية التي أوجدتها أو ستوجدتها، هي قرارات نهائية لا يمكن تغييرها على الإطلاق.

إن المستقبل سيكون البقاء فيه للأقدر والأجدر والأكثر وعيا بمتطلبات المرحلة يلعب فيه الاندماج الإقليمي دورا أساسيا، إذ غدت الدول غير قادرة على رفع التحديات خارج نسق التعاون والشراكة مع محيطها، فالولايات المتحدة الأمريكية حريصة على إعطاء الأولوية في تعاملها مع فضاءها الجغرافي الأقرب، كندا، المكسيك، وبقية بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا (الهرماسي، 1999، ص 36). فكيف بنا نحن وكل مميزات

ومقومات الوحدة موجودة بيننا كدول عربية لنا تاريخنا المشترك ولغتنا المشتركة وغاياتنا المشتركة، فالذي ينقصنا هو تحقيق هذه الوحدة التي طال انتظارها، وبدونها لا يمكن لأي دولة عربية أن تثبت وجودها منفردة أمام التحديات التي يفرضها القرن القادم، وخاصة أن كثير من الدول العالم استطاعت أن تحقق هذه الوحدة أو هذا الاندماج الإقليمي، وستدخل القرن القادم وقد وجدت لها مكانا مناسباً في حضارة الألفية القادمة بتحدياتها العلمية والمعرفية، والتنافس الشديد بين هذه التكتلات لتحقيق الأهداف المشتركة والمصالح المشتركة لكل أعضائها.

العولمة والعالم العربي: التحديات والرهانات.

من كل ما سبق من نقد للعولمة وآثارها السلبية المتوقعة على بقية دول العالم بما فيها العالم العربي، فإنه يجب التسليم أننا نعيش في عالم واحد ولا يجب أن نتهرب من الحقيقة الماثلة أمامنا، فالعولمة وبغض النظر إن كانت ظاهرة مكتملة النمو أو في طريق ذلك فهي موجودة ويجب أن نقر بذلك فهي كما يقول المفكر عابد الجابري مثل القطار يجب أن نركبه وهو ماضٍ في طريقه بنا أو من دوننا (الجابري ص 21). لهذا يجب التعامل معها ليس انطلاقاً من مواقع سلبية ورفض كل ما يأتي من الغرب بحكم أنه أحد أسباب الوضعية التي نحن فيها الآن (تخلف، تبعية، نشر ذم .. الخ) بل يجب التعامل معها بإيجابية انطلاقاً من الاعتماد على النفس واستغلال كل الإمكانيات المتاحة لنا اقتصادياً علمياً، بشرياً، وإذا كان البعض يرى في مستقبل العالم العربي في ظل العولمة الجانب السلبي حيث ستنزل الدول العربية تعيش على الهامش بحكم تخلفها الاقتصادي وضعف إنتاجها الصناعي وتخلفنا العلمي والتكنولوجي، فإنه على عكس ذلك تماماً فقد تكون هذه الوضعية باعثاً على تحدي قومي عربي لتجاوز هذه الوضعية ولتطوير بنيتها الاقتصادية والصناعية والعلمية ومحاولة اكتساب التكنولوجيا المتطورة عن طريق إقامة منظومة عربية لتطوير البحث العلمي ونزع ذلك الوهم الذي يعتقد أن الغرب يمكن أن ينقل لنا التكنولوجيا المتطورة، فالذي ينقل في حقيقة الأمر - كما يقول الاقتصادي العربي إسماعيل صبري عبد الله - هو التكنولوجيا الثقيلة على شكل ماكينة وكتاب للتشغيل وكيفية استخدامها، ليس هذا نقل أو نشر للتكنولوجيا، نقل التكنولوجيا هو مفهوم مضلل، إن الذي

يستورد هو التقنية وليس التكنولوجيا التي لا يمكن استيرادها لأننا لسنا مؤهلين لذلك فليس لدينا العدد الكافي من البشر المؤهلين للبحث التكنولوجي ولديهم خلفية علمية قوية (إسماعيل صبري عبد الله ص 66-67).

إن العولمة في علاقتها بالعالم العربي تفرض علينا تحديات يجب أن نكسبها ومن بينها التحدي التكنولوجي فكثير من دول العالم كانت في وضعيات اقتصادية أقل منا بكثير ولكن باعتمادها على ذاتها وعلى قدراتها الذاتية نجحت في هذه المهمة إلى حد كبير مثل كوريا الجنوبية وماليزيا والهند والصين.

ومن بين التحديات الأخرى التي تفرضها علينا العولمة هو التحدي الاقتصادي فالبنية الاقتصادية العربية لا تتناسب مع الإمكانيات المعتبرة والموارد الاقتصادية التي يزر بها باطن الأرض وفي كل الدول العربية تقريبا، إضافة إلى هذا فإن الاقتصاديات والتجارة العربية موجهة إلى خدمة العالم الخارجي ومصالحه التوسعية، فالتجارة العربية محصورة في نطاق ضيق بنسبة لا تتعدى 8% وتذهب البقية لتغذية رأس المال الأجنبي وتعويضه (عبد الله عثمان التوم وعبد الرؤوف محمد آدم ص 187). من هنا يجب العمل وهذا ما تعلمنا إياه العولمة، فللعالم العربي إمكانيات معتبرة (70% من احتياطي النفط العالمي) كان من المفروض أن تأهله إلى تبوؤ مكانة رائدة بين الدول المتقدمة، لذا حان الوقت أن نجسد الوحدة العربية في مشاريع اقتصادية مشتركة وتبادل اقتصادي وتجاري أكبر وتعاون اقتصادي صناعي فعال، واستثمارات حقيقية (أغلب استثمارات الدول العربية الغنية لا تتم في العالم العربي بل لا تتم حتى في أراضيها والفوائض المالية الضخمة موجودة في البنوك الغربية)، لهذا إذا أردنا أن نواجه العولمة من منطلق قوة وأن نتعامل معها إيجابيا أن نجسد الاتفاقات العربية التي لم ترى النور مثل السوق العربية المشتركة، واتفاقية التجارة الحرة... الخ.

أما التحدي الآخر الذي تفرضه علينا العولمة فهو التحدي العلمي والتكنولوجي فوضعية البحث العلمي في الوطن العربي لا تأهلنا أن نجاري منطق العولمة المبني على التطورات التكنولوجية والعلمية المذهلة والتي هي في حقيقة الأمر نتيجة لاستثمارات ضخمة في التعليم والبحث العلمي، وإذا أيدنا القول الذي يقول أن عولمة التعليم هي هدف النظام العالمي الجديد بعد عولمة التجارة والصناعة، فعلى النخبة السياسية العربية

والباحثين والعلماء العرب تجسيد هذه الحقيقة على أرض الواقع إذ أن الاستثمار في التعليم والبحث العلمي هو الكفيل بإيجاد حلول لمشاكلنا العديدة وخاصة في المجال الاقتصادي. فعلى سبيل المثال نجد أن أكثر من 90% من بحوث الماجستير في اليابان تتجه نحو إيجاد حلول للمشاكل الصناعية التي تواجهها الشركات في اليابان (أحمد البستان ص45).

إن الواقع العربي الحالي يقول أن نصيب العالم العربي من الثورة التكنولوجية الحالية يكاد لا يذكر، بل أن نسبة كبيرة من الشباب العربي لا يحسن استخدام الإعلام الآلي الذي أصبح يفرض في الجامعات الأمريكية فعلى كل طالب يدخل إلى الجامعة أن يكون له جهاز الإعلام الآلي أو أن الجامعة تؤجره له أو تساعده ماديا في ذلك.

التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي يجب عليه أن يستفيد من التطور التكنولوجي الذي يحدث في العالم وربما تكون هذه إحدى إيجابيات العولمة ولن يكون ذلك ممكنا إلا بتشجيع البحث العلمي على وجه الخصوص وذلك برفع ميزانيته إضافة إلى تقديم كل التسهيلات الممكنة للباحثين العرب وتسهيل الاتصال بينهم وزيادة مراكز البحث العلمي، وكما يقول الباحث العربي السيد يسن "يخطئ صناع القرار العرب لو ظنوا أن تحديات عصر المنافسة العالمية هي تحديات اقتصادية بحتة، تتصل بزيادة الصادرات أو رفع معدلات الإنتاج أو الارتقاء بمستوى الجودة، ذلك أن أخطر التحديات جميعا في هذا المجال بالذات تحديات ثقافية وهنا تتم الإشارة على وجه الخصوص إلى الارتفاع الخطر في معدلات الأمية في الوطن العربي والتي تكاد تصل في بعض التقديرات إلى 60% ومعنى ذلك أن 60% من الشعب العربي لن يكون قادرا على التعامل بكفاءة مع عصر الثورة العلمية والتكنولوجية ومع حقبة ثورة الاتصالات الكبيرة ونشوء مجتمع المعلومات العالمي، والتي تكون شبكة الانترنت رمزا دالا عليها، وهكذا يمكن القول أن الوطن العربي يحتاج إلى ثورة تعليمية كاملة لا تقضي على الأمية فقط وإنما تعيد تأسيس مؤسسات التعليم العام من حيث الشكل والمضمون وترفع مستوى الأداء في المؤسسة الجامعية وفي المراكز البحثية" (السيد يسن، ص168-169).

هذه أحد التحديات التي تفرضها علينا العولمة وهو رهان من الرهانات التي يجب أن تكسبها الأمة العربية، فنحن نعيش حالياً في عالم لا مكان فيه للضعيف والعلم والبحث العلمي هو المصدر الوحيد لتحقيق النقلة النوعية فكثير من الدول التي ليست لها من الإمكانيات ما للوطن العربي بل لبلد عربي واحد ولكنها تجاوزتتا علمياً وتكنولوجياً واقتصادياً (دول جنوب شرق آسيا).

وفي حديث تلفزيوني لشيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل يوضح فيه سبل تثبيت دعائم الدولة العبرية وتكريس تفوقها على العرب قال فيه "إذا كانت الدول العربية التي تحيط بنا من كل جانب تملك الثروات الطبيعية والبتروولية ونحن لا نمتلكها، فإننا نستطيع دون شك حسم الصراع بيننا وبينهم عن طريق التعليم العالي وعن طريق الثروة البشرية التي نمتلكها وإتاحة التعليم العالي لكل فتى وفتاة في إسرائيل" (عبد اللطيف صوفي ص 190). وفي هذا الإطار حذرت دراسة قام بها مجموعة من العلماء المصريين من انهيار مخصصات البحث العلمي بالمنطقة العربية مؤكدة أن ميزانية البحث العلمي بالمنطقة العربية بلغت 548 مليون دولار سنوياً خلال الأعوام الأخيرة رغم أن تعداد سكان العالم العربي يبلغ 250 مليون نسمة. وأوضح التقرير أن ما أنفقته إسرائيل على البحوث العلمية المدنية العام الماضي 4,56 مليار دولار وهو ما يعادل 3,8 من الدخل القومي الإسرائيلي وأنه منذ إعلان مبادئ أسلو في سبتمبر 1993 حتى مايو 1998 بادرت 50 شركة عالمية عملاقة في ميدان التقنية العليا والبيولوجية إلى تأسيس فروع لها في هذا المجال داخل إسرائيل وقد أسهمت هذه الفروع الخمسون لوحدها بما يوازي 20 مليار دولار من الدخل القومي الإسرائيلي. وأوردت الدراسة أن عدد الباحثين والعلميين في البلدان العربية يقدر بنحو 318 باحث لكل مليون نسمة من السكان أي أن عدد الباحثين العرب يبلغ نحو 80 ألف باحث عربي، في حين أن عدد الباحثين والعلماء الإسرائيليين يفوق هذا العدد بأضعاف مضاعفة، ودللت الدراسة بان عدد الباحثين الإسرائيليين الذين يعملون في واد السلكون في الولايات المتحدة الأمريكية فقط يبلغ 260 ألف باحث وعدد مماثل في إسرائيل. وأشارت الدراسة أن العلماء الإسرائيليين أنتجوا العام الماضي مقالات منشورة في مجالات البحث العلمي يفوق في عددها ما أنتجته كل الدول العربية. ودعت الدراسة

إلى التضامن والتعاون العربي على صعيد البحث العلمي وجمع شمل العرب في إطار سياسة مشتركة واحدة لتعزيز هذا البحث. إن الأمل في الأخير معقود على العلماء والباحثين العرب لتجسيد هذا التحدي على أرض الواقع ، وإدراك حقيقة تخلفنا ، وأن المستقبل هو للذي يتمكن من المعرفة والعلم والتكنولوجيا .وربما تكون العولمة في صيغتها الحالية دافعا قويا لرفع هذا التحدي وإدراك الرهانات الكبرى التي تنتظر العالم العربي في القريب المنظور.

الهوامش:

1. إيمانويل والرشتاين: "إعادة بناء الرأسمالية والنظام - العالم". مجلة شؤون الأوسط. بيروت (عدد رقم 71 أبريل 1998).
2. أحمد البستان: واقع برامج الدراسات العليا بجامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة العربية للعلوم الإنسانية (العدد 70 ربيع 2000)
3. إسماعيل صبري عبد الله: يا رأسماليي كل البلاد اتحدوا، وقائع ندوة الآثار الاقتصادية للعولمة في العالم الثالث وأوروبا الغربية.
4. السيد يسين: العولمة والطريق الثالث، القاهرة ميريت للنشر والمعلومات، 1999.
5. جلال أمين: العولمة، سلسلة اقرأ، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، بدون سنة.
6. عبد الإله بلقزيز: "العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة"، مجلة المستقبل العربي،. بيروت (عدد رقم 229 مارس 1998).
7. عبد الباقي الهرماسي: "العولمة والهوية الوطنية"، مجلة العربي، (عدد رقم 482 جانفي 1999).
8. عبد اللطيف صوفي: التعليم العالي وتحديات العولمة، فعاليات الملتقى الدولي الجزائر والعولمة، منشورات جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2000.
9. عبد الله عثمان وعبد الرؤوف محمد آدم: العولمة - دراسة تحليلية نقدية، لاندن. دار الوراق. 1999.
10. مايكل كارنون وصبحي الطويل: "مدخل إلى الملف المفتوح"، مجلة مستقبلات مكتب التربية الدولي جنيف، (المجلد 27 عدد 01 مارس 1997).
11. محمد الأطرش: "العرب والعولمة ما العمل"، مجلة المستقبل العربي، بيروت (عدد رقم 229 مارس 1998).
12. محمد عابد الجابري: "العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، مجلة المستقبل العربي، بيروت (عدد رقم 228 فيفري 1998).
13. نعوم تشومسكي: "الديمقراطية والأسواق في النظام العالمي الجديد"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت (عدد رقم 71 أبريل 1998).
14. يحيى اليحياوي: العولمة: أي عولمة. بيروت - الدار البيضاء، إفريقيا للشرق 1999.

15. سمير أمين: "تحديات العولمة"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت (عدد رقم 71 أبريل 1998).